

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 Avril 2011
08 ابريل 2011

حقوق الإنسان في السينما المغربية

بلعباس بالإضافة إلى فريدة بليزيد. واكدوا في الأخير على دور الفنون بشكل عام والسينما بشكل خاص في إشاعة قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان باعتبارها أكثر الأشكال التعبير تأثيرا في المجتمعات، مشددين على أن الكرة حاليا توجد في مرمى نساء ورجال الفن السابع من أجل مواصلة التطور الذي عرفته السينما الوطنية وملامسة الظواهر الجديدة



في المجتمع المغربي ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقوق الإنسان.

وشددوا على ضرورة مواكبة التقدم الذي تشهده الصناعة السينمائية من حيث الحكاية الفلمية أو التقنيات المستعملة ومن حيث بروز جيل جديد من كتاب السيناريو والمخرجين الشباب، من خلال مصاحبة الفاعلين السينمائيين بغرض إدماج حقوق الإنسان في هذا الإنتاج عبر تحضار مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الكتابة السينمائية (سيناريو وحوار)، وتخصيص اشربة خاصة للتعريف وإشاعة حقوق الإنسان.

كما أن هذه المواكبة يجب أن تتم، أيضا، حسب المشاركين، من خلال أعمال مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز في الإنتاج السينمائي (حضور النساء، الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة في المشاهد السينمائية...)، وتخصيص حيز زمني ملائم لحقوق الإنسان في البرمجة والتنشيط السينمائي (المهرجانات الدولية والوطنية والمحلية وفي القاعات السينمائية...).

أجمع المشاركون في ندوة عقدت مؤخرا بالرباط حول موضوع «حقوق الإنسان في السينما المغربية» على أن السينما المغربية نجحت في كسر جدار الصمت عن الكثير من الظابوهات، لا سيما في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح المشاركون في هذه الندوة، التي تدرج في إطار فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان المنظمة تحت الرعاية



السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى غاية التاسع من الشهر الجاري، أن السينما شكل يعبر عن كل القضايا المرتبطة بالإنسان بالصوت والصورة، فضلا عن كونها معاصرة لكل التحولات التي يعيشها المجتمع. وأبرزوا خلال هذه المائدة التي أقيمت برحاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان وساهم فيها كل فريدة بليزيد، مخرجة سينمائية، ومحمد بكريم، ناقد سينمائي، إلى جانب الأساتذة الجامعيين محمد كلاوي وحمادي كيزوم وعبد المطلب أعميار، أن السينما المغربية بكل تلاوينها القصيرة والطويلة والوثائقية عالجت كل المواضيع الحقوقية المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية. ودعوا، من جهة أخرى، السينمائيين المغاربة عند تناولهم لحقوق الإنسان الاهتمام بالموضوع دون الإخلال بالمعايير السينمائية، مستحضرين في هذا الصدد مجموعة من المخرجين السينمائيين الذين تطرقوا لتييمات تدخل ضمن خانة حقوق الإنسان (المرأة والشغل والطفولة...) من قبيل عبد القادر لقطع وحسن بنجلون وجيلالي فرحاتي وحكيم

Le cinéma et les droits de l'Homme

Autonomiser les femmes pour mieux lutter contre la traite

Rabat : Ahmed Laâroussi

Au deuxième jour de la seconde édition des rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'homme, les experts en matière de traite des êtres humains ont dit, après en avoir analysé l'évolution, leur appréhension de voir s'aggraver le phénomène. Car ont-il souligné la traite progresse dans des proportions inquiétantes en dépit des efforts consentis par la communauté internationale pour la brimer. Pour l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), le point de départ de cette lutte qui devrait fédérer autant les Etats que les organisations internationales est l'authentification de son champ d'action. Pour elle, la traite n'est pas le trafic des humains,

lequel est une prestation de service assurant le transport d'une personne vers une destination donnée où il reste maître de son sort. Toute autre est la traite que le protocole additionnel à la convention des Nations unies contre la criminalité transnationale organisée définit comme «le recrutement, le transport, le transfert, l'hébergement ou l'accueil de personnes, par la menace de recours ou le recours à la force ou à d'autres formes de contrainte, par enlèvement, fraude, tromperie, abus d'autorité ou d'une situation de vulnérabilité, ou par l'offre ou l'acceptation de paiements ou d'avantages pour obtenir le consentement d'une personne ayant autorité sur une autre aux

fins d'exploitation». Commentant ce long intitulé, Mbarek Boudarka du CNDH l'a jugé nécessaire pour rendre compte de la gravité et de la diversité des crimes qui mercantilisent l'humain. Car l'exploitation dont il est question dans le protocole onusien peut prendre l'aspect de la prostitution d'autrui ou d'exploitation sexuelle, comme elle peut revêtir la forme du travail ou des services forcés, voire de l'esclavage ou de pratiques qui lui sont analogues telle que la servitude. Elle peut même se réaliser à travers un phénomène qui prend de plus en plus de l'ampleur : le prélèvement d'organes.

(Suite en P2)

Le cinéma et les droits de l'Homme

Autonomiser les femmes pour mieux lutter contre la traite

Suite de la P. 1

Mais pour le moment a-t-il jugé, c'est la prostitution forcée qui est le genre le plus courant. Pour que la traite soit établie, il faut qu'elle ait été le fait d'une bande, a-t-il dit, avant de soulever la question de la suprématie du droit international sur l'interne. Pour le protocole onusien en effet, la victime, en cela même qu'elle a été forcée, échappe à la sanction pénale que l'instigateur est seul à subir. A première vue, ce n'est pas l'avis de la Chariia qui appelle à punir les deux protagonistes de l'accouplement prohibé. Mais la contradiction n'est qu'apparente, car dans la sourate Annour, la femme convaincue de prostitution forcée est formellement absoute de ce péché

Cette conformité étayée, l'expert s'est interrogé sur le retard mis à publier le protocole onusien

au Bulletin Officiel alors que le Maroc, comme 137 autres Etats dans le monde, l'a adopté. Ce retard est d'autant plus préjudiciable que pareillement aux trafics d'armes et de drogue, celui des personnes attire par les gains qu'il assure. En même temps que la sanction, il faut donc engager des actions de prévention contre ce risque. C'est ainsi que pour l'expert, il faut prémunir le vivier des victimes désignées de la traite que sont les femmes par des actions d'autonomisation, d'alphabétisation et de conscientisation. De surcroît, Il faut aménager les conditions d'une coopération internationale permanente entre les Etats dans le domaine de la lutte contre la traite.

Car, comme le cinéma qui s'est engagé à la combattre, la traite est un phénomène universel.

Ahmed Laaroussi

السينما المغربية نجحت في كسر جدار الصمت عن الكثير من الطابوهات

اجمع المشاركون في ندوة أول أمس الاربعاء بالرباط حول موضوع «حقوق الإنسان في السينما المغربية» على أن السينما المغربية نجحت في كسر جدار الصمت عن الكثير من الطابوهات، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. وأوضح المشاركون في هذه الندوة، التي تندرج في إطار فعاليات الدورة الثانية للقاءات

المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان المنظمة، أن السينما شكلت عبر عن كل القضايا المرتبطة بالإنسان بالصوت والصورة، فضلا عن كونها معاصرة لكل التحولات التي يعيشها المجتمع. وبرزوا خلال هذه المائدة التي أقيمت برحاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان وساهم فيها كل فريدة بليزید، مخرجة سينمائية، ومحمد بكریم، ناقد سينمائي، إلى جانب الأساتذة الجامعيين محمد كلاوي وحمادي كيروم وعبد المطلب أعميار، أن السينما المغربية بكل تلاوينها القصيرة



فريدة بليزید

والطويلة والوثائقية عالجت كل المواضيع الحقوقية المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية. ودعوا، من جهة أخرى، السينمائيين المغاربة عند تناولهم لحقوق الإنسان الاهتمام بالموضوع دون الإخلال بالمعايير السينمائية، مستحضرين في هذا الصدد مجموعة من المخرجين السينمائيين الذين تطرقوا لتييمات تدخل ضمن خانة حقوق الإنسان (المرأة والشغل والطفولة....) من قبيل عبد القادر لقطع وحسن بنجلون وجيلالي فرحاتي وحكيم بلعباس بالإضافة إلى فريدة بليزید. وأكدوا في الأخير على دور الفنون بشكل عام والسينما بشكل خاص في إشاعة قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان باعتبارها أكثر الأشكال التعبيرية تأثيرا في المجتمعات، مشددين على أن الكرة حاليا توجد في مرمى نساء ورجال الفن السابع من أجل مواصلة التطور الذي عرفته السينما الوطنية وملامسة الظواهر الجديدة في المجتمع المغربي ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقوق الإنسان. وشددوا على ضرورة مواكبة التقدم الذي تشهده الصناعة السينمائية من حيث الحكاية الفيلمية أو



محمد بكریم

التقنيات المستعملة ومن حيث بروز جيل جديد من كتاب السيناريو والمخرجين الشباب، من خلال مصاحبة الفاعلين السينمائيين بغرض إدماج حقوق الإنسان في هذا الإنتاج عبر استحضار مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الكتابة السينمائية (سيناريو وحوار)، وتخصيص أشرطة خاصة للتعريف وإشاعة حقوق الإنسان. كما أن هذه المواكبة يجب أن تتم، أيضا، حسب المشاركين، من خلال أعمال مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز في الإنتاج السينمائي (حضور النساء، الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة في المشاهد السينمائية...)، وتخصيص حيز زمني ملائم لحقوق الإنسان في البرمجة والتنشيط السينمائي (المهرجانات الدولية والوطنية والمحلية وفي القاعات السينمائية...).

الفيلم التشادي «رجل يصرخ» يفتح لقاءات السينما وحقوق الإنسان

افتتحت أول أمس بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم التشادي «رجل يصرخ» لمخرجه محمد صالح هارون. ويحكي «رجل يصرخ» وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن الحرب في تشاد على العلاقة بين الأب والابن، بين «أدم» الذي يعمل مشرفاً على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب «عبد الله» الذي يساعده في العمل. ستقلب الحرب حياة الأب وابنه رأساً على عقب منذ المشهد الأول حيث أجواء الصراع المسلح، وانتشار نقاط التفيتش، ثم مجيء إدارة جديدة للفندق تريد خفض العمالة، وتبدأ بصديق آدم الطباخ قبل أن يأتي الدور عليه بنقله من الإشراف على حوض السباحة للتناوب على حراسة مدخل الفندق. وسيزداد جنون آدم عندما يعلم أن ابنه عبد الله سيحل محله في الإشراف على حوض السباحة، فالابن يشعر بالذنب لاستيلائه على مهنة والده، لكنه يبرر ذلك بأن من حقه الحصول على عمل مناسب لأن أمامه مسؤوليات في انتظاره، وأدم لا يقبل بالانسحاب من موقع أفنى فيه زهرة حياته. وتتوالى أحداث الفيلم بانتقال الابن لأداء الخدمة العسكرية دون أن يتحرك الوالد لمساعدته أو حتى لتوذيعة، ومجيء زوجة الابن التي سيرحب بها الوالدان وبالجنين الذي في أحشائها، لكن صدمة هذه الأخيرة ستكون قوية حين سيترف الأب بأنه هو من أبلغ السلطات عن ابنه.

وكان المنظمون قد أكدوا قبل رفع الستار على أن لقاءات هذه السنة تأتي في ظرف يعيش فيه المغرب حراكاً اجتماعياً وسياسياً يطالب بالخصوص بتوسيع مجالات التعبير والحرية والديمقراطية، محلولة القيام بسفر سينمائي من خلال إنتاجات تعالج إشكاليات حقوق الإنسان في كل الحوض المتوسطي. وأوضحوا أنه ليس هناك من رافد أنجع وأفضل من الفن السابع للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنديد بالانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، مبرزين أن سعي اللقاءات لأن تشكل فضاءاً للحوار الهادئ والسلمي حول قضايا مجتمعية من خلال الشاشة الكبرى.

الفيلم التشادي «رجل يصرخ» يفتح لقاءات السينما وحقوق الإنسان

افتتحت أول أمس بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم التشادي «رجل يصرخ» لمخرجه محمد صالح هارون. ويحكي «رجل يصرخ»، وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن الحرب في تشاد على العلاقة بين الأب والابن، بين «أدم» الذي يعمل مشرفا على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب «عبد الله» الذي يساعده في العمل. ستقلب الحرب حياة الأب وابنه رأسا على عقب منذ المشهد الأول حيث أجواء الصراع المسلح، وانتشار نقاط التفيتش، ثم مجيء إدارة جديدة للفندق تريد خفض العمالة، وتبدأ بصديق آدم الطباخ قبل أن يأتي الدور عليه بنقله من الإشراف على حوض السباحة للتناوب على حراسة مدخل الفندق. وسيزداد جنون آدم عندما يعلم أن ابنه عبد الله سيحل محله في الإشراف على حوض السباحة، فالابن يشعر بالذنب لاستيلائه على مهنة والده، لكنه يبرر ذلك بأن من حقه الحصول على عمل مناسب لأن أمامه مسؤوليات في انتظاره، وأدم لا يقبل بالانسحاب من موقع أفنى فيه زهرة حياته. وتتوالى أحداث الفيلم بانتقال الابن لأداء الخدمة العسكرية دون أن يتحرك الوالد لمساعدته أو حتى لتوديعه، ومجيء زوجة الابن التي سيرحب بها الوالدان وبالجنين الذي في أحشائها، لكن صدمة هذه الأخيرة ستكون قوية حين سيترف الأب بأنه هو من أبلغ السلطات عن ابنه.

وكان المنظمون قد أكدوا قبل رفع الستار على أن لقاءات هذه السنة تأتي في ظرف يعيش فيه المغرب حراكا اجتماعيا وسياسيا يطالب بالخصوص بتوسيع مجالات التعبير والحرية والديمقراطية، محاولة القيام بسفر سينمائي من خلال إنتاجات تعالج إشكاليات حقوق الإنسان في كل العوالم المتوسطة. وأوضحوا أنه ليس هناك من رافد أنجع وأفضل من الفن السابع للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتنديد بالانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، مبرزين أن سعي اللقاءات لأن تشكل فضاءا للحوار الهادئ والسلمي حول قضايا مجتمعية من خلال الشاشة الكبرى.

"رجل يصرخ" يفتتح اللقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان

وسيزداد جنون آدم عندما يعلم أن ابنه عبد الله سيحل محله في الإشراف على حوض السباحة. فالابن يشعر بالذنب لاستيلائه على مهنة والده، لكنه يبرر ذلك بأن من حقّه الحصول على عمل مناسب لأن أمامه مسؤوليات في الشركة وأنّه لا يقبل بالانسحاب من موقع أفضى فيه زهرة حياته. وتتوالى أحداث الفيلم بانقزال الابن لأداء الخدمة العسكرية دون أن يتحرك الوالد لمساعدته أو حتى لتوبيخه، ومجيء زوجة الابن التي سيرحب بها الوالدان وبالجنين الذي في أحشائها. لكن صدمة هذه الأخيرة ستكون قوية حين سيُعترف الأب بأنه هو من أبلغ السلطات عن ابنه.

ويحكي "رجل يصرخ"، وهو سابع فيلم لمحمد صالح هارون، عن الحرب في تشاد على العلاقة بين الأب والابن، بين "آدم" الذي يعمل مشرفاً على حوض للسباحة بأحد الفنادق الفخمة في العاصمة نجامينا، وابنه الشاب "عبد الله" الذي يساعده في العمل. ستقلب الحرب حياة الأب وابنه رأساً على عقب منذ المشهد الأول حيث أجواء الصراع المسلح، وانتشار نقايا التفيتيش، ثم مجيء إدارة جديدة للفندق تريد خفض العمالة، وتبدأ بصديق آدم الطباخ قبل أن يأتي الدور عليه بنقله من الإشراف على حوض السباحة للتناوب على حراسة مدخل الفندق.

افتتحت بالمرح الوطني محمد الخامس بالرباط فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطة حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم التشادي "رجل يصرخ" لمخرجه محمد صالح هارون و"رجل يصرخ" واحد من مجموعة من الأعمال السينمائية التي ستعرض خلال هذه اللقاءات، التي تنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وستجعل من السينما على مدى ثلاثة أيام محركاً للنقاش حول واقع حقوق الإنسان، ومن الفيلم جسراً للتواصل بين الفاعلين الحقوقيين والسينمائيين وأصحاب القرار والجامعيين حول حقوق إنسانية تعيشها المنطقة المتوسطة.

Deuxièmes Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme

Le film tchadien "Un homme qui crie" en ouverture

La 2ème édition des Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme s'est ouverte, mercredi à Rabat, par la projection du film tchadien "Un homme qui crie", du réalisateur Saleh Haroun.

Le film relate l'histoire d'un père et son fils pendant la guerre au Tchad. Adam, la soixantaine, ancien champion de natation est maître-nageur de la piscine d'un hôtel de luxe à N'Djamena.

Lors du rachat de l'hôtel par des repreneurs chinois, il doit laisser la place à son fils Abdel. Il vit très mal cette situation qu'il considère comme une déchéance sociale.

Le pays est en proie à la guerre

civile et les rebelles armés menacent le pouvoir. Le gouvernement, en réaction, fait appel à la population pour "un effort de guerre" exigeant d'eux argent ou enfant en âge de combattre les assaillants.

Adam est ainsi harcelé par son chef de quartier pour sa contribution. Mais Adam n'a pas d'argent, il n'a qu'a que son fils.

"Un homme qui crie" n'est pas un film sur la guerre, mais sur ceux qui la subissent, qui ont le sentiment que leur propre destin leur échappe.

Organisé, du 6 au 9 avril, par le Conseil National des Droits de l'Homme en partenariat notamment avec le Conseil de la Communauté

marocaine à l'étranger, ces rencontres ont pour objectifs d'ouvrir un large débat sur les problématiques des droits humains dans l'aire culturelle méditerranéenne, de faire connaître la création cinématographique dans ce domaine et d'encourager autant que possible, la production et la diffusion, indique un communiqué du Conseil.

Au programme de ces rencontres, figurent l'organisation de plusieurs conférences portant notamment sur les droits de l'Homme dans le cinéma marocain, la traite des personnes et la disparition forcée en Méditerranée ainsi que la projection d'une quinzaine de films et documentaires sur la



thématique des droits de l'Homme et quelques films présentés dans le cadre de cette édition.

RENCONTRES

Les droits de l'Homme à travers le cinéma

La deuxième édition des Rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme ouvre le débat sur le rôle du 7^e art dans la promotion de la culture des droits humains.

MERIEM RKIOUAK

Quelle place occupent les droits de l'Homme dans le cinéma méditerranéen en général et marocain en particulier ? Quelle image fait-il passer des personnes en situation difficile ? Et comment faire en sorte que notre cinéma soit un vecteur de promotion des droits de l'Homme ? Ces questions et autres ont été traitées en profondeur par des cinéastes, acteurs sociaux, chercheurs, décideurs et activistes des droits de l'Homme lors de la deuxième édition des rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'homme, organisée du 6 au 9 avril à Rabat.

Ce n'est pas un hasard si cette manifestation figure parmi les toutes premières activités du Conseil national des droits de l'Homme fraîchement installé. La caméra, l'image et le son, et comme l'indique l'acteur marocain Mohamed Choubi, sont

« Ces rencontres sont une manière d'interroger le rôle du cinéma en tant que moteur pour la compréhension, l'appropriation des droits de l'Homme. »

« une arme à double tranchant qui peut soit servir, soit desservir la cause des droits de l'Homme ». Ces rencontres se sont donc donné pour mission, dès la première édition, de sensibiliser au rôle du cinéma dans la promotion des droits humains. Pour Driss El Yazami, président de ces rencontres, la question essentielle à se poser est la suivante : « Comment faire du cinéma un levier principal pour l'appropriation de la culture des droits de l'Homme ? ». Par appropriation, le président entend « une approche qui ne demeure pas prisonnière d'une vision qui se limite à constater, condamner ou lever le voile sur des situations ».

Au-delà, l'objectif est d'« influencer les perceptions et les représentations sociales tant au niveau des convictions que dans la pratique quotidienne. En d'autres termes, c'est une manière d'interroger le rôle du cinéma en tant que moteur pour la compréhension, l'appropriation des droits de l'Homme ainsi que l'implication dans le changement », poursuit M. El Yazami. Et de préciser que les rencontres « ambitionnent de contribuer dans le long terme à la promotion d'un comportement qui se veut respectueux des droits de l'Homme ».

Qui dit droits de l'Homme dit essentiellement et particulièrement droits des personnes en situation de précarité ou de vulnérabilité, telles que les personnes handicapées, les femmes violentées, les enfants de la rue et les prisonniers. Car, selon Hammadi Guiroum, critique d'art cinématographique, « les droits de l'Homme sont essentiellement les droits des marginaux ».

Une question s'impose : quel traitement réserver à la thématique des droits humains dans un film, de façon à ne pas ériger ce dernier en un simple document académique dénué de toute valeur artistique ? Les plus extrêmes soutiennent que le cinéma, en tant qu'art, et les droits de l'Homme, en tant que domaine de recherche et d'étu-

LES CLÉS

Programme :

-Hommage au défunt Ahmed Bouâanani, réalisateur et scénariste, et projection de son film « Mirage ».

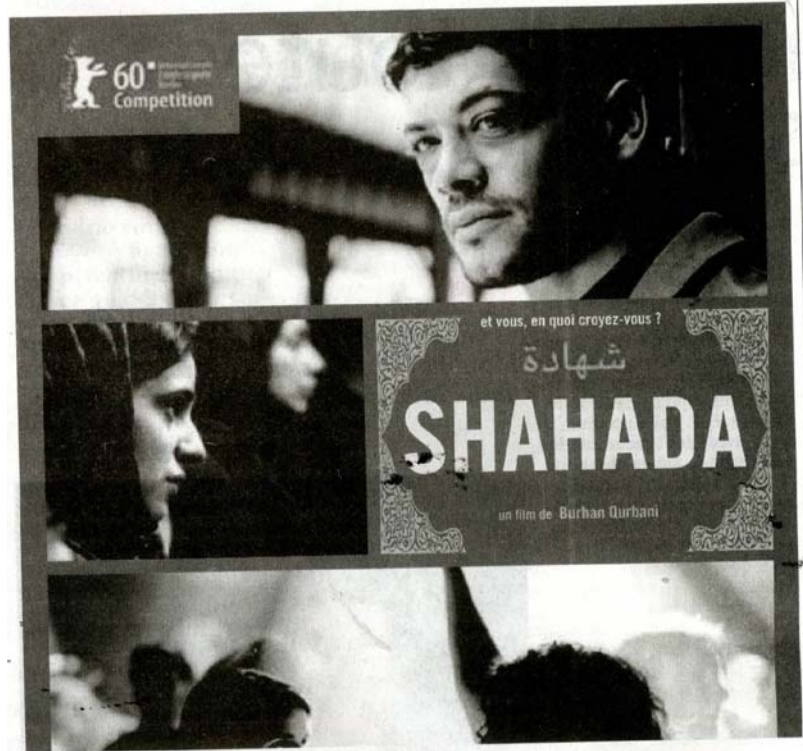
-Projection d'une quinzaine de films et documentaires sur la thématique des droits de l'Homme.

-Conférences sur les droits de l'Homme dans le cinéma marocain, la traite des personnes, la disparition forcée en Méditerranée, la démocratie et les droits de l'Homme dans les pays arabes, l'éducation en milieu rural dans la Méditerranée, le cinéma et l'histoire...

de, ne font pas bon ménage et que de leur fusion ne peut naître qu'un médiocre produit hybride situé à mi-chemin entre le cinéma et le document historique.

Omeir Abdelmoutalib, critique d'art, essaye de relativiser : « Le sort du cinéma est d'être inséparable du phénomène humain. Ceci dit, la tentation est grande de classer les œuvres cinématographiques par catégories suivant le type des droits de l'Homme qu'elles abordent : films traitant des droits sociaux, d'autres des droits économiques, d'autres des droits culturels... ou bien par catégories de populations, ce qui donne lieu au cinéma de l'enfant, le cinéma des immigrés, etc. Ce classement normatif et rigide qu'on fait subir aux films est des plus dangereux parce qu'il est contraire à la nature du cinéma, à son rôle et à sa dimension esthétique », fait remarquer M. Abdelmoutalib.

L'idéal serait donc de trouver le juste milieu entre le rôle citoyen et social du cinéma et son statut d'art à part entière, qui éduque et sensibilise, sans pourtant sacrifier l'utilité à l'esthétique. ■



QUESTIONS À



MOHAMMED CHOUBI • Acteur et comédien marocain

«L'artiste, qu'il soit acteur, scénariste ou réalisateur, doit être proche des gens »

• En tant qu'acteur, comment voyez-vous l'intérêt des rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme ?

D'abord, ce genre de manifestations nous ouvrent les yeux sur la question des droits de l'Homme non seulement au Maroc mais dans le monde entier. Il faut tout de même noter l'évolution qui a eu lieu dans ce domaine. Aujourd'hui, le discours politique se montre plus compréhensif et plus rationnel en abordant la question des droits humains, ce qui n'était pas le cas jusqu'à une époque pas si lointaine que cela. Nous apprécions, moi et d'autres artistes de ma génération, cette évolution à sa juste valeur pour avoir vécu pendant les années de plomb dans ce que j'appelle "un analphabétisme pour tout ce qui est de la photo et de l'image". Je n'exagère pas quand je dis que le cinéma de l'époque était un cinéma oral, l'image étant sévèrement censurée. Nous étions privés d'aller au cinéma et de regarder des films parce que les autorités savaient pertinemment que la photo représentait une force non négligeable et elles en avaient peur. Ce n'est que vers les années 80 qu'il y a eu une sorte de réconciliation avec la photo qui est devenue porteuse de messages politiques et sociaux. C'est dans le cadre de cette prise de conscience générale que s'inscrivent les rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme qui ont l'intérêt de sensibiliser les professionnels du cinéma à la question de ces droits et à la meilleure manière de l'aborder dans leurs productions.

• Estimez-vous nécessaire d'organiser des séminaires sur les droits de l'Homme dédiés aux professionnels du cinéma ?

Oui, évidemment. Nous avons besoin de tels séminaires parce qu'ils nous permettent d'être plus proches des préoccupations quotidiennes des gens. J'ai toujours considéré que l'artiste, qu'il soit acteur, scénariste ou réalisateur, doit être proche des gens, sinon ses films ne traduiront que très superficiellement la réalité sociale. Un artiste qui vit dans une tour d'ivoire, déphasé et isolé du peuple, ne peut jamais produire une œuvre qui intéresse le grand public. Le cinéma, à mon avis, c'est avant tout un travail de terrain comparable à l'enquête du policier ou au reportage du journaliste. Et le professionnel du cinéma, c'est avant tout une personne qui fait partie du peuple.

الصبار: المجلس الوطني تقدّم في المسار المؤسّساتي

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، الخميس 7 أبريل 2011 بالرباط، أن انتقال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني يعد "مرحلة جد متقدمة في المسار المؤسّساتي للمغرب، وخاصة على مستوى الدفاع عن احترام هذه الحقوق". كما أبرز الصبار، خلال لقاء نظّمته المؤسسة الاستشارية الدولية "إم سي إي"، أن الظهير المؤسس للمجلس كآلية وطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات ينص على "استقلالية هذه المؤسسة وعلى ضرورة إضفاء تركيبة متعددة فيها وتوسيع صلاحيتها وتقوية فعاليتها تطابقا مع المعايير الدولية في الميدان لاسيما مبادئ باريس".

وزاد ذات الأمين العام: "إصدار الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتزامن مع الحراك الذي يعرفه المجتمع المغربي.. فالمملكة شكلت استثناء في المنطقة ضمن هذا المجال وذلك للعديد من الاعتبارات أهمها سبق في تدشين مرحلة جديدة، منذ التسعينيات من القرن الماضي، على قاعدة حقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين السياسيين ومراجعة سلسلة من التشريعات المرتبطة بمجال الحقوق والحريات العامة والتعددية الحزبية التي حسم فيها منذ السنوات الأولى للاستقلال". واسترسل أيضا بقوله أن دور المجلس يكمن في "تعزيز المكتسبات والإنجازات التي حققتها المغرب لتقوية دولة الحق والقانون وتعزيز التقدم الديمقراطي". .. ودائما حسب الصبار.

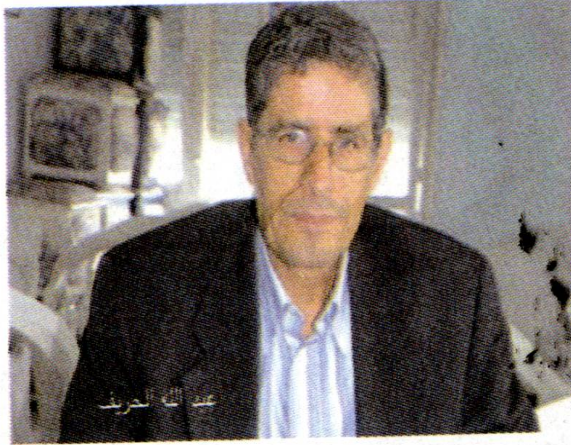
ذات الموعد شهد استعراض الصبار لما أسماها "الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال تعزيز وتكريس حقوق الإنسان" معتبرا أن "لحظة قوية مثلها تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة وفتح ورش العدالة الانتقالية بنوع من الجرأة توجت بإصدار تقرير للهيئة أجمع جل الفرقاء السياسيين والحقوقيين على أهمية نتائج"، ومن ثم أورد: "تنفيذ توصيات الهيئة مثل بالنسبة للعديد من الفاعلين الجسر الضروري للانتقال الديمقراطي".

أما بخصوص "أحداث خريبكة" مؤخرا وكذا دور اللجنة التي أوفدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمدينة فقد كشف محمد الصبار أن "تدوة صحفية ستعقد في الأيام المقبلة لتقديم تقرير متكامل ومحاييد بشأن هذا الموضوع"

كاد رفاق الحريف أن يقطعوا الطريق عليه

المنتدى يشارك في المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الإنسان ... تقرر اللجوء إلى التصويت للحسم في المشاركة في المجلس من عدمها، وقد كاد الرفاق في النهج أن يحسموا الأمر لجهة عدم المشاركة لولا ارتفاع عدد المصوتين لفائدة المشاركة بفارق ثلاثة أصوات فقط. وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء من حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي صوتوا بعدم المشاركة وآخرين امتنعوا عن التصويت.



وتغيير اسمه، وإضافة
صلاحيات أخرى لهذه
الهيئة الحقوقية، خاصة
في مجال التصدي لحقوق

كاد رفاق عبد الله الحريف في النهج الديمقراطي أن يقطعوا الطريق لمشاركة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث بعد ساعات من النقاش حول ما إذا كان من الضروري المشاركة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد تعديل الظهير المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

Revue de Presse du Conseil



حوار الأسبوع

أبو حفص

محمد عبد الوهاب رفيقي

**أشهر معتقلي
«شيوخ السلفية
الجهادية»**

في هذا الحوار، يتحدث محمد عبد الوهاب رفيقي، أشهر المعتقلين المعروفين بـ «شيوخ السلفية الجهادية»، والمحكوم بثلاثين سنة سجنًا، عن تفاصيل حوار المعتقلين مع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما يخص «أوال» بتوضيح ملامسات دعوته للمراجعة الفكرية وعلاقته بالتشيع والجماعة الليبية المقاتلة.

← أجرى الحوار : عزيز الحور
تصوير : خاص

لست شيعيا وهذه تفاصيل حوارنا مع الصبار

36 | أوال | من 08 إلى 14 أبريل 2011

Du 08 au 14 04 11

«المعتقلون الخمسة معنا في نفس السفينة، سفينة الظلم والجور، وسلب الحرية لأسباب سياسية، وخرجهم قبلنا أو خرجنا قبلهم لا يعني عندنا شيئا»

لا قدر الله تعالى، كل التضحيات التي بذلت، كما لا بد لي هنا من التنبيه على ما أذاعته بعض الصحف من كون المعتقلين اعتصموا احتجاجا على قرار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة قبلهم، لأنهم أولى بهذا القرار، ولست متأكدا من هذا الخبر، لكن إن صح صدوره من البعض، فانا أدين هذا السلوك، لأن المعتقلين الخمسة معنا في نفس السفينة، سفينة الظلم والجور، وسلب الحرية لأسباب سياسية، وخرجهم قبلنا أو خرجنا قبلهم لا يعني عندنا شيئا، بل نتمنى والله أن يفرج الله كرب كل مظلوم قبل أن يفرج الله عنى، وهؤلاء المعتقلون الخمسة نحن مقتنعون كل الاقتناع ببرائتهم ومظلوميته، وبتضامن معهم في محنتنا المشتركة، ونتمنى لهم الفرج عاجلا غير آجل، ولا يمكنني التكرار لما كان يبذله الأستاذان المرهني والمعتصم قبل اعتقالهما من جهد في الدفع إلى إيجاد مخرج لهذا الملف، ولهذا لا أتمنى لهم إلا أن يعودوا إلى عوائلهم وأسرتهم في أقرب الأوقات.

ألا تفكرون في تأسيس حزب سياسي يوطركم وتعبرون فيه عن وجهات نظركم؟ أولا من حيث المبدأ أنا لا أعارض قيام الأحزاب، وأومن بالتعددية، وأرى تحديدا لبعض التيارات السلفية أنه لا بد من العمل الجماعي والعلني، ولا بد من التكتل السياسي الذي تصرف عبر قنواته الآراء والمواقف والمطالب ووجهات النظر، وهو يدخل في عموم الأمر بالتعاون على البر والتقوى، ولست هنا لتأصيل العمل الحزبي، وإنما أشرت إشارة لذلك لبيان موقفي، أما التفكير في تأسيس حزب فهذا أمر سابق لأوانه، نحن نفكر في شيء واحد فقط، وهو الحرية والخروج من هذه الأزمة. وإذا كنت لا أقبل حتى العباة السلفية، فمن باب أولى ألا أقبل نعتي بـ«السلفي الجهادي»، هذا التيار له شيوخه ومنهجه وأطروحاته، أما أنا فداعية إلى الله تعالى، لي أطروحاتي الخاصة، وغير المرتبطة بأي تصنيف معين، وأحب التعاون

البوليسية عن إثبات أي علاقة لنا بالأحداث، وأجمعت كل المنظمات المحلية والدولية على جور الأحكام وظلمها. أما بخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد أرسلت محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، وأوضحته له استبشاري بقيام هذا المجلس، لما منح من الصلاحيات الواسعة للتدخل في هذا الباب، وتمنيت عليه ألا يكون كالمجلس السابق السيء الذكر، ذلك المجلس البائس الذي لم يكن سوى طلاء باهت، يتم من خلاله التستر على الجرائم والانتهاكات والاختطافات، ويتم التسويق بل لواجهة غير حقيقية، وقد بينت له أن استبشارنا زاد بتعيينه أمينا للمجلس، لأنه رجل نحترمه ونقدره، وله مسار نضالي وحقوقى مشرف، وقد كان دوما من الساندين لمطالبنا العادلة.

ما تقييمكم للنتائج التي توصل إليها المعتقلون السلفيون بسجن سلا خلال اللقاء الأخير مع الوفد المحاور الممثل للدولة والذي كان محمد الصبار على رأسه؟ هي نتائج طيبة دون شك، ونحن نتمناها وندفع في اتجاهها، ونرجو أن تكون صادقة وحقيقية، وقد ساهمنا فيها جميعا، المعتقلون في مختلف السجون باعصامهم، عوائلنا التي أفرشت الأرض أمام سجن سلا، المنظمات الحقوقية والجمعيات المساندة، وخاصة منتدى الكرامة وتنسيقية الحقيقة والجبهة الوطنية، ولعل أهم نتيجة تم التوصل إليها هي القرار السياسي بحل هذا الملف، وقد كان ذلك لأول مرة في تاريخ هذا الملف، وهو مكسب كبير، نتمنى تفعيله في أقرب وقت ممكن، فقد سئمنا من الوعود بدراسة الملفات وتصنيفها، دون أن يكون لذلك أي أثر في الواقع، أرجو هذه المرة، في ظل أجواء الحرية التي تعم العالم، أن تكون الوعود حقيقية وصادقة، كما أرجو أن يكون المعتقلون على مستوى كبير من المسؤولية والعقلانية والحكمة، حتى يحافظوا على ما حققوه من مكاسب، ولا يدفعهم الغرور والإعجاب بالنفس إلى التهور والعجلة، فيضيعوا،

ألقى الملك محمد السادس خطابا، خلال الأسبوع الماضي، أعلن فيه عن تعديل الدستور وتبني إصلاحات دستورية وسياسية عدة، ما موقفكم من هذه الدعوة؟ لا يمكننا بطبيعة الحال إلا الترحيب والتثمين، حين أرى ما أصبح عليه الحال في مصر وتونس، طبعاً أصاب بالغيرة، أحب أن تكون لبلدي دولة عدل وحق، دولة تسودها الحريات الجماعية والفردية، وتغمرها العدالة الاجتماعية، تحارب الانحراف السياسي، والفساد المالي، والاستبداد السلطوي. كما أن هذه التعديلات لا يمكن أن تكون ذات أثر إلا إذا توفرت لها الظروف والأجواء المناسبة، وعرف المجتمع نوعاً من السلم الاجتماعي، وهذا السلم لا يكون إلا بإزالة الاحتقانات داخل المجتمع، ورد المظالم إلى أهلها، ومن أهمها ملفات الاعتقال السياسي، وخاصة هذا الملف الذي عرف بملف «السلفية الجهادية»، الذي ناله من الظلم ما لم يئل غيره، والذي لا يشرف تاريخ المغرب المعاصر. لم يعرف أي ملف من الملفات السياسية هذا الظلم الفاحش، وهذا الكم الهائل من المحاكمات غير العادلة، وذلك العدد من الأبرياء الذين تعج بهم السجون. ما أحرز منه، أيضاً، في هذا الباب، هو بعض الجيوب التي قد تعمل جاهدة على إفساد هذه الأوراش، كما حصل مع فلول التجمع الدستوري والحزب الوطني بتونس ومصر، فهناك لا شك جماعة من المنتفعين والمستفيدين من الوضع السابق، ويخافون من ضياع الامتيازات أو من افتضاح بعض الأسرار، فلذلك سيسعون جاهدين لإجهاض هذه الإصلاحات وعرقلتها، وهو ما يجب التنبيه له وأخذ الحذر منه، وبالمناسبة، فإن ما تعرضت له عوائلنا أمام سجن سلا من اعتداء أمني، وما وقع في الدار البيضاء يوم 13 مارس، لا يتناسب البتة مع هذه الأجواء.

الإصلاح والحوار

ألا تفكرون في استغلال هذا الانفتاح لصالح قضيتكم، من خلال طلب عفو ملكي أو تحسين ظروف حياتكم داخل السجن على الأقل؟

سامحك الله يا أخي، تحدثني في زمن الحريات والانعتاق عن تحسين الظروف داخل السجن، هذا الموضوع لا يهمنا البتة ولا يعنيننا بأي حال من الأحوال في الوقت الراهن، لن نرضى بغير الحرية، ولن نطالب بغير الإفراج، مظلوميتنا واضحة وصریحة ولا لبس فيها، اتهمنا بأحداث 16 ماي، وهي أعمال لا من علمنا ولا من عملنا، ونذنبها بأمثالها إدانة صريحة واضحة، وقد عجزت كل المحاضر الملققة والروايات

محطات

2011	2008	2005	2003	1974
فتح ملفه من جديد إلى جانب المعتقلين السلفيين من طرف محمد الصبار، أمين مجلس حقوق الإنسان	دعوته للمعتقلين إلى المراجعات الفكرية	دخوله في إضراب عن الطعام	القبض عليه عقب الأحداث الإرهابية بالدار البيضاء.	ولادته بمدينة الدار البيضاء.

Du 08 au 14 04 11



حوار الأسبوع

<<<

مع كل الأطراف التي تريد الخير لامتها وبلدها.

سبق لسجناء سلفيين، أن ساندوا حركة 20 فبراير التي دعت إلى الإصلاح في المغرب، ماذا كان موقفكم من هذه الدعوة؟

لقد أيدنا صراحة هذه الحركة، ودعونا إلى المشاركة في هذه التظاهرات، ولقد أرسلت زوجتي وابني للمشاركة، لأنه في ظل التغييرات التي يعرفها العالم العربي، لا يمكن السكوت على ما عرفه المغرب من سياسات طيلة العقود الماضية، سياسات أنتجت مساحات واسعة من الفقر والامية والفساد السياسي والمالي والأخلاقي، وأفرزت لوبيات مالية تتحكم في مفاصل البلاد، ويطبق مستتفة ومتكسبة من العمل السياسي، دون أن ننسى فساد الجهاز القضائي، الذي فاحت روايته في كل مكان، وضرب الأرقام القياسية على مستوى الرشوة والمحسوبية، قضاء يعلم الجميع أنه لا يسير إلا بالتعليمات والتوجيهات، وما أسألتنا إلا إفران واضح لهذا الواقع البئيس الذي يعيشه هذا الجهاز، ففي ظل هذه الأوضاع لا يسعنا إلا أن نكون صفا وأحدا مع كل مطالب بالإصلاح.

«أمير المراجعات»

أثارت رسالتك الداعية إلى المراجعة، انتقادات من قبل شيوخ السلفية بالسجون المغربية، ما دفع بعض شيوخ السلفية بالسجون المغربية وشيوخ بالسعودية إلى وصفك بـ«أمير المراجعات» متهمين إياك بانك حدث عن «منهاج أهل السنة والجماعة»، ما ردك على هذه المواقف؟
أولا، أنا لا أعلم من هؤلاء الشيوخ الذين تتكلم عنهم ممن عارضوا هذه الدعوة للمراجعات، ولم

«أنا فخور بأني أمك كل الشجاعة على مراجعة أي قول أو فعل كان مني، إذا ظهر لي عدم صوابه وصلاحيته، وقد غيرت كثيرا من الرؤى والمناهج والتصورات خلال هذه الفترة»

هذا وقت العتليب، عفا الله عما سلف. أما الدعوة إلى المراجعة، فهي عقيدة أومن بها، وأصر عليها وأدعو لها كل مسلم، وليس كل معتقل فقط. هي ضرورة شرعية لكل مسلم، لكن الذين انتقدوا المبادرة ظنوا أنهم من صنف المبادرات المصرية واللبيبة، وأنها تتضمن التراجع بفعل السجن، عما كنا عليه قبل السجن، وهذا غير صحيح، وقد بينته في مقدمة المبادرة، وأوضحنا أن المراجعة عمل نبيل أمارسه كل يوم، من شأن التفكير وزيادة الاطلاع والاعتبار بما يقع حولك أن ينتج مراجعة للخطاب والأفكار والسلوك، ولهذا أنا فخور بأني أمك كل الشجاعة على مراجعة أي قول أو فعل كان مني، إذا ظهر لي عدم صوابه وصلاحيته، وقد غيرت كثيرا من الرؤى والمناهج والتصورات خلال هذه الفترة، لكن لا علاقة لذلك كله بالاعتقال والسجن، ليس لي من الأفكار ما أستحق عليه الاعتقال ثم تراجعت عنه اليوم، أنا اعتقلت وأتهمت بأحداث 16 ماي، والكل يعلم أنني بريء منها، ولم تكن من منهجي لا قبل السجن ولا بعده، واستنكرت دوما مثل هذه الأعمال، المبادرة تضمنت استنكار هذه الأعمال، وهو أمر قديم غير جديد، تضمنت الموقف من الملكية، والقبول بها كما قبل بها الأئمة قبلنا وتعايشوا معها، ما دامت تحفظ الأمة، وتحمي الأمة، وباعتبارها نظاما حافظ لقرون عديدة على التوازن بين مختلف الأعراق والأطياف والتيارات، هذا موقف قديم وعبر

أسمع بهم قط، نعم عارضها جماعة من المعتقلين وغير المعتقلين، وهذا من حقهم، أنا ضد الاستبداد كيفما كان شكله أو لونه، لكن لا بد فقط من فهم ما يعترض عليه، لأن الدعوة كانت في واد، وبعض الاعتراضات كانت في واد آخر، ولا بد أيضا من الأدب مع المخالف، قد لا ترى بما جاء في المبادرة، وقد ترى وقتها غير مناسب، وقد ترى طرحها غير مجد، كل هذا من حقل، لكن الذي ليس من حقل هو الهجوم اللا أخلاقي، والوصف بالبدعة والعمالة والخيانة والاستسلام والانهازم، والتسور على النيات والمقاصد، هذا دين من لا خلق له، ومن لم يتأدب بأدب الإسلام، وعموما ليس

<<<

هذه قصتي مع الجماعة الليبية المقاتلة



← أعضاء بالجماعة الليبية المقاتلة لحظة الإفراج عنهم

بالرغبة في تصفية القذافي، وقد تبين لها الخطأ في مسلكها هذا، أما ما يقع اليوم فهو ثورة شعبية يقودها العلماء والوجهاء، وصفوة المجتمع، وهي ثورة سلمية حضارية، لكن القذافي قابلها بالمدافع والدبابات، ففرق بين هذا المسلك وبين مسلك الجماعة السابق، ولهذا علماء ليبيا الأجلاء، كالشيخ الصادق الغرياني والدكتور الصلابي وهم من قاد المراجعات وباركها وأصل لها، هم اليوم من يقودون الثورة ضد المجرم لها، وأبنائه الملاحين، ولهذا أكد مرة أخرى على أن مشاريع التغيير في بلاد المسلمين لا يمكن أن تتم من خلال جماعات معزولة عن المجتمع، وعملياتها تثير جدلا بين المسلمين، لما يتلف فيها من الأرواح المعصومة والأموال المصونة.

سبق لك أن شجعت المعتقلين المنتمين إلى الجماعة الليبية المقاتلة على المراجعات الفكرية، في الوقت الذي اتهمت فيه هذه الجماعة بمحاولة اغتيال معمر القذافي، الذي يسفك دماء شعبه الآن، هل ترى أن منظورك للأمور كان مجانباً للصواب؟

لا بالعكس، نحن لا نخالف في فساد كثير من الأنظمة العربية، وفي طغيان كثير من الحكام العرب، لكن طريقة التغيير التي انتهجتها الجماعة المقاتلة الليبية وغيرها من الجماعات المسلحة هي التي لا نرتضيها، ونمنا تراجع الجماعة عنها، لأنها كانت مطلبا فتويا ولم تكن إرادة شعبية، ثم كانت الجماعة هي البائدة

Du 08 au 14 04 11



«كم من الناس حوكموا لا لشيء إلا لأنهم حضروا درس فلان أو علان، كم منهم نال نصيبا مغلظا من الحكم لا لشيء سوى أنه سافر لتصرة المسلمين المستضعفين في بلاد أخرى»

في الملف إلى الآن، وصراحة لا يعني إن بت أم لم بيت، ولست مستعدا لإعادة المحاكمة من جديد، في ظل قضاء مفلس، لا بد من اجتهاده جذريا في ظل الإصلاحات الجديدة، أنا بريء، والبري حكمة أن يكون بين أهله وأبنائه عاجلا غير أجل. لقد عشت هذا الملف، وعاشت كثيرا من ضحاياها، لقد سمعت قصصا تقطع القلوب والأكباد، এমন لم يدخل المسجد إلا مصليا فخرج منه إلى حيث حكم بعشرين سنة، لا ذنب له سوى أنه قصد المسجد يوم باغتت قوات الأمن المسجد فأخذت كل من نبتت شعرات على وجهه أو ذقته، حين يقف محمد العمري أمام الملا ويصرح بأن المخبرات أجبرته على ذكر أكثر من عشرين اسما، ممن تربطهم به ولو أدنى علاقة، من الجيران والأصدقاء والأقرباء، وكل من ورد على ذاكرة العمري ذلك اليوم كان نصيبه السجن المؤبد، حين يحكم أحدهم بخمسة عشر عاما مع أن واقعة الاعتداء المتهم بها وقعت وهو خلف القضبان لتهمة سابقة، أي ظلم أعظم من هذا الظلم، كم من الناس حوكموا لا لشيء إلا لأنهم حضروا درس فلان أو علان، كم منهم نال نصيبا مغلظا من الحكم لا لشيء سوى أنه سافر لتصرة المسلمين المستضعفين في بلاد أخرى، ولم يفكر يوما بإبذاء أهله وأبناء وطنه، أمثلة كثيرة تستحق أن تجمع في كتاب، يؤرخ لإحد الجرائم الكبرى في تاريخ المغرب.

من الناحية السياسية، نحن طالبنا دوما بتكوين لجنة تحقيق مستقلة، كما كان الحال في إسبانيا، لمعرفة من خلف هذه الأحداث ومن يقف وراءها، وهذا ما تطالب به اليوم كثير من الهيئات السياسية والمدنية.

اتهمكم البعض بانتحال المذهب الشيعي، فما ردكم؟

تهمة التشيع تهمة قديمة، رمي بها كبار أئمة السنة، كعبد الرزاق الصنعاني والحاكم النيسابوري وابن جرير الطبري وابن عبد البر النمري، بل ضرب على إثرها الإمام النسائي صاحب السنن في خصيته حتى سقط شهيدا -رحمه الله-، فأين أنا من هؤلاء وهم جبال السنة والعلم؟

فلا يضيرني، إذن، ما لم يضر هؤلاء، ولكن يضير الذين سخرهم الله تعالى لي، ليحطوا عني ذنوبي وخطاياي، وما أكثرها وأعظمها.

وتعويض المتضررين، والاعتذار للأبرياء.. أفكارنا يعرف سلامتها الجميع، والأحداث تبرأنا منها أمام الجميع، فماذا نفعل بالسجون؟ اعتقلنا وصمة عار في تاريخ المغرب، أرجو أن تحي هذه الوصمة قريبا وعاجلا.

بعد 16 ماي

سبق أن اعترضت على التأجيل المستمر لقضيتكم التي أعيد النظر فيها حسب قرار للمحكمة العليا، بسبب عدم حضور الشهود، ما هي ملاحظتكم على سير أطوار المحاكمة؟

هذه المحاكمة جرت وانتهت، وأحضر الشهود إلى المحكمة، ونفوا جميعا أي صلة لنا بالإرهاب، بل أغلبهم لم تعرف عليه إلا داخل السجن، وكانت مفاجأة المحاكمة أن محمد العمري، أحد المشاركين الحقيقيين في أحداث 16 ماي، روى كل القصة، وكيف أن المخبرات أجبروه على ذكر أسماء الشيوخ وعدد من أصدقائه وأبناء حيه، مع أنه لا علاقة لهم بالأمر، وأن الأمر لا يتعدى 14 فردا، أحدهم، وقد مات، هو الوحيد الذي يحمل معه أسرار الحدث، وكل من اعتقل على ذمة أحداث 16 ماي غيره هو واثنين معه بريئون يجب إطلاق سراحهم، وفي ظل هذه الأجواء، كنا متيقنين من صدور الحكم بالبراءة، حتى كانت المفاجأة بتثبيت الحكم على الشيخ حسن، وإزالة خمس سنوات بالنسبة لي، وهو ما سبب صدمة لكل المتابعين والمراقبين، الآن عرض الملف مرة أخرى على المجلس الأعلى للقضاء، ولم يتم البت

عنه في خرجات صحفية كثيرة قبل السجن، تضمنت البراءة من تكفير المسلمين، وهو دين ندين الله تعالى به منذ فتحنا أعيننا على الحياة، ولم أكن بحمد الله يوما تكفيريا، بل ليس عندي أبغض من التكفير والتكفيرين، حتى اتهمت بالغلو في عدم التكفير لشدة احترازي واحتياطي في هذا الباب، فأين المراجعة إذن؟ هي ورقة أوضحتها فيها موافقتنا.

أين وصلت هذه الدعوة إلى المراجعة، هل حققتم بعض التقدم فيما يخص إقناع باقي المعتقلين؟

من قال إننا ندعو أحدا أو نحاول أن نقنع أحدا؟ نحن طرحنا المبادرة، من المعتقلين من توافقت مع أفكاره السابقة فتجاوب معها، ومنهم من كان لا يؤمن بما فيها ثم سنوات السجن جعلته يعيد النظر في أفكاره ليقنع بما فيها، ومنهم من رفضها طبعاً، هذا كل ما في الأمر، بعض الناس يظن أن هذه المبادرة مناورة سحنية للفكك من الأسر، وليس الأمر كذلك، هذه أفكار تؤمن بها ونعتقدنا سرا وجهاً ولن نحيد عنها خرجنا من السجن أو بقينا فيه، هذا منهجنا الفكري الذي بنينا عليه حراكنا داخل المجتمع، المبادئ العشرة التي سطرناها هي قناعات شرعية، صغتها مع الشيخ حسن الكتاني، واعتمدنا فيها رداً مشتركاً كنا قد كتبناه عام 2004، ووقع عليه الشيخان عمر الحدوشي ومحمد الفزازي، وهي لا تخرج عن المبادئ الكبرى التي ننادي بها دوماً، لا لتكفير المسلمين، لا للعمل المسلح في بلاد المسلمين، لا سبيل للإصلاح إلا باعتماد الوسائل السلمية، هذه أفكار سنظل عليها ونصر عليها وتدعو إليها، ولا ترتبط بنضالنا من أجل حريتنا وإظهار مظلوميتنا.

الا تجد مشاكل في التعامل مع باقي المعتقلين الذين رفضوا المراجعة؟

كان هذا قديماً، أما اليوم فقد تفهم كل طرف وجهة النظر، وعلى العموم نحن اليوم نركز على مظلوميتنا، ومطالبتنا بتبرئتنا مما نسب إلينا، يجب أن يعرف العالم كله أننا ذهبنا ضحية أجنحة خارجية، الكل يعلم براءتنا من كل ما نسب إلينا، وأن أحداث 16 ماي لا تربطنا بها إلا الإدانة والاستنكار، وأن من زعمت المحاضر الملققة أنهم شهود نفوا أمام المحاكم نسبة ذلك إليهم، وحتى من ثبتت في حقهم بعض الأفعال، ألم تكن هذه السنوات كافية لطي هذا الملف،

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme